

## AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraissant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim Jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 31

# الحقوق

## الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
تصدر بمصر القاهرة كل سبت  
مؤسسها « أمين شميل »  
يديرها ويحررها  
سليم بسترز وإبراهيم جمال الحاميان  
اشتراكها السنوي  
٩٦ غرساً وأغاً ونصف (٢٥ فرنكا)  
تدفع سلفاً

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا )

هذه الجريدة مقررة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## القسم القضائي

﴿ ٨٠ ﴾

نقض وإبرام ٢٨ يناير سنة ٩٩  
( شفيق أفندي الهرميل - نسد - النيابة )  
الحق المدني

أن نص المادة ١٧١ من قانون تحقيق الجنايات  
عام يشمل التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعي  
بالحقوق المدنية وليس في القانون ما يخصه بالاولى  
دون الثانية

اما المادة ١٧٢ من القانون المشار اليه فليست  
مخصصة للمادة ١٧١ المذكورة لتعلقها بحالة  
الادانة دون حالة البراءة

ومع ذلك فلا يجوز الحكم في التعويضات  
التي يطلبها المدعي بالحق المدني عند براءة المتهم  
الا في حالة التباس حقيقة الدعوى في بادي  
الامر واشتباهها بالجناية أو الجنبه أما اذا كانت  
الدعوى البست نوب الجناية أو الجنبه بقصد تغيير  
الاختصاص أو يحتاج الفصل فيها مدياً لاجراءات  
أخرى فليس من وجه الاختصاص قاضي لجناية بها

ان محكمة النقض والابرام المشكلة تحت  
رياسة سعادة صالح ثابت بك رئيس المحكمه  
ويحضر حضرات موسيو دو هلس ويحيى  
إبراهيم بك وسعد زغلول بك ومستر كوغلن

السند المتنازع فيه لانه مرفوع دعوى مدنية  
بشأنه أمامها والنيابة والوكيل عن المدعي طلب  
الرفض

ومحكمة كفر الزيات الجزئية حكمت بتاريخ  
٢١ مارس سنة ٩٧ برفض المسئلة الفرعية المرفوعة  
من المحامي عن المتهم وأمرت بالتكلم في الموضوع  
بجلسة هذا اليوم بعد سماع شهادة الشهود  
وبعد ان سمعت شهادة الشهود قررت المحكمة

باستمرار المرافعة ليوم ٤ ابريل سنة ٩٨  
فالتم استئناف هذا الحكم وفي أثناء  
التأجيل أعلن المدعي بالحق المدني شفيق أفندي  
الهرميل بالحضور أمام محكمة الجنبه بجلسة ٤  
ابريل سنة ٩٨ ليحكم بشأن سرقة السند  
المرفوعة بشأنه تهمة الشروع في النصب طبقاً  
للمادة ٣٠٠ وملزوم بدفع ألف وخمسة قروش  
بصفة تعويض

وفي الجلسة المذكورة قررت المحكمة بضم  
قضية السرقة الى قضية النصب وسمعت المحكمة  
الطلبات أما النيابة فقوضت الرأي للمحكمة في  
قضية السرقة

فمحكمة كفر الزيات الجزئية حكمت بتاريخ  
١١ ابريل سنة ٨٩٨ طبقاً للمادة ١٧١ جنابات  
حضورياً ببراءة ساحة شفيق أفندي الهرميل بما  
أسند اليه في هذه القضية من النيابة العمومية  
والمدعي بالحق المدني في تهمة شروعه في النصب  
بإهم حجة الكميالة المذكورة بأسباب هذا الحكم

قضاة وأحمد زيور بك الأفوكاتو العمومي لدى  
المحاكم الاهلية ومحمد عبد الرؤوف أفندي كاتب  
الجلسه أصدرت الحكم الآتي  
في النقض والابرام المرفوع من شفيق  
أفندي الهرميل مزارع وعمره ٢٥ سنة مولود  
ومقيم بمحلة مرحوم ومعين للمحاماة عن رافع  
النقض والابرام عبد الكريم فهم أفندي  
ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ١٠٤ المقيمة  
بالجداول العمومي نمرة ١٧ سنة ٩٩ وشمس الدين  
أفندي حموده مدعي

### وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت شفيق أفندي  
الهرميل بالشروع في النصب بواسطة تحويل قيمة  
سند باطل ممضى من شمس الدين أفندي حموده  
وايهم من حوله اليه بأنه سند دين صحيح للحصول  
على قيمته بعد ان سرق السند المذكور من  
الحواجه رفول سيف دهان في ١٢ دسمبر  
سنة ٩٧ وطلبت معاقبته بالعبارة الاخيرة من  
المادة ٣١٢ عقوبات وشمس الدين أفندي حموده  
أقام نفسه مدعياً بحق مدني وطلب تعويضاً  
خمس آلاف قرش

والمحامي عن المتهم رفع مسئلة فرعية طلب  
إيقاف السير في هذه القضية حتى يفصل من  
محكمة اسكندرية المختلطة في صحة أو عدم صحة

وحيث انه بناء على ذلك لا وجه لاستبعادها

### عن الوجه الاول

من حيث ان مادة (١٧١) من قانون تحقيق الجنايات أجازت للمحكمة حين حكمها ببراءة المتهم ان تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الاخصام من بعض

وحيث ان هذا النص عام يشمل التعويضات التي يطلبها المتهم أو المدعي بالحقوق المدنية وليس في القلنون ما يخصه بالاولى دون الثانية وحيث ان مادة (١٧٢) ليست مخصصة للمادة ١٧١ لتعلقها بحالة الادانة دون حالة البراءة وحيث ان مبدأ انفصال المحاكم المدنية عن المحاكم الجنائية واستقلال كل منهما عن الاخرى وان كان يمنع الثانية من الحكم في التعويضات حتى التي يطلبها المتهم غير أن القانون المصري لاحظ كما ان قاضي الجنايات أعرف بالدعوى وأقدر من غيره على تقدير ما أصاب المتهم من الضرر بسببها فأجاز له الفصل في التعويض عنها كذلك لاحظ أن لتحويله حق الحكم في التعويضات التي يطلبها المدعي المدني عند براءة المتهم فوائدها عملية من منع تكرار النزاع وتقصير زمنه وتوفير المصاريف ولذلك لا ينبغي استعمال هذا الحق الا في الدعوى التي التبت حقيقتها أول الامر فأشبهت الجناية أو الجنحة ثم بعد استيفاء التحقيق والمرافعة فيها تميزت صفاتها وظهر للقاضي وجه الحق فيها أما غيرها من الدعاوي التي ألبست ثوب الجناية أو الجنحة بقصد تغيير الاختصاص والتي يحتاج الفصل فيها مدنياً لأجرائات أخرى فليس من وجه لاختصاص قاضي الجناية بها

وحيث انه بناء على ذلك يكون الوجه الاول مرفوضاً

### عن الوجه الثاني

من حيث انه تبين من الحكم المطعون فيه أن الكمالية التي بمبلغ ١١٩٠ قرش و ٢٥ فضه حصل الادعاء بسرقتها وحيث ان دعوى كون الشيء مسروقاً

محكمة النقض والابرار بناء على المادة ٢٢٠ جنابات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن رافع النقض والابرار والمحامي عن المدعي بالحق المدني والاطلاع على اوراق القضية والمدولة قانوناً

من حيث ان طلب النقض والابرار مبني على وجين ٠ الاول ان المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مع كونها حكمت ببراءة المتهم واعتبرت الواقعة المسندة اليه مدنية فانها قضت عليه بتعويض للمدعي بالحقوق المدنية مطبقة خطأ المادة (١٧١) من قانون تحقيق الجنايات ٠ الثاني ان المحكمة المذكورة قررت في صيغة الحكم ان المتهم استحصل على الكمالية التي بمبلغ ١١٩٠ قرش و ٢٥ فضه بغير وجه وجه حق مع انه لم يكن مرفوعاً دعوى بشأنها وليس من خصائص المحكمة ان تحكم بإبطال ورقة تزيد قيمتها عن المائة جنيه

وحيث ان المتهم بعد ان أبدى هذين الوجهين في تقرير تقدم منه بتاريخ ٣١ مايو سنة ٩٨ شرحها في نشرة مطبوعة باللغة العربية والفرنساوية محررة في ٢٧ أكتوبر سنة ٩٨

وحيث ان المحامي عنه طلب بالجلسة قبول الوجهين المذكورين وتطبيق القانون ومن باب الاحتياط الحكم بحالة الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً مع الزام المدعي بالحقوق المدنية على كل حال بجميع المصاريف وحيث ان النيابة العمومية طلبت رفض طلب النقض والابرار والوكيل عن المدعي بالحقوق المدنية طلب استبعاد النشرة المذكورة لتقديمها بعد الميعاد المقرر قانوناً ثم التمس رفض النقض والابرار

### عن النشرة

من حيث ان ما أشتملت عليه النشرة المذكورة لم يكن الا شرحاً وبياناً للوجهين اللذين أبداهما رافع النقض والابرار في تقريره الذي قدمه في الميعاد القانوني ولم يأت فيها بوجه آخر

لمن حول قيمتها اليه مع براءة ساحته مما أسند اليه من المدعي بالحق المدني في تهمة سرقة تلك الكمالية وألزم المدعي المدني بالمصاريف

فالنيابة استأنفت هذا الحكم فيما يختص بتهمة الشروع في النصب واستأنفه أيضاً المدعي بالحق المدني بالنظر الى حقوقه المدنية والنيابة طلبت الغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بتهمة الشروع في النصب ومعاقبة المتهم بالمعبرة الاخيرة من المادة ٣١٢ عقوبات

والمدعي المدني طلب الحكم له بمبلغ خمسة آلاف قرش بصفة تعويض في تهمة الشروع في النصب وبمبلغ الف وخمسمائة قرش بصفة تعويض أيضاً في تهمة السرقة التي لم ترفع استئنافاً عنها وطلب المحامي عن المتهم براءته وتنازل عن الاستئناف المرفوع من المتهم عن حكم ٢١ مارس سنة ١٨٩٨ القاضي برفض المسئلة الفرعية

ومحكمة طنطا الاهلية بصفة استئناف حكمت بتاريخ ١٦ مايو سنة ٩٨ طبقاً للمواد ١٧٧ و ١٧١ جنابات و ٤٩ عقوبات حضورياً بقبول تنازل المتهم عن الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الصادر في ٢١ مارس سنة ٨٩٨ و بقبول الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية والمدعي بالحقوق المدنية عن الحكم الصادر في ١١ ابريل سنة ٩٨ شكلاً وموضوعاً بتأييد الحكم المذكور فيما يتعلق ببراءة المتهم من تهمة الشروع في النصب وبان المتهم استحصل على الكمالية التي بمبلغ ١١٩٠ قرش و ٢٥ فضه المرفوع بشأنها الدعوى بغير وجه حق ولكن بكيفية لا تنطبق على الشروع في النصب المعاقب عليه بالمادة ٣١٢ عقوبات وبالزام المتهم بان يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٥٠٠٠ قرش تعويضاً ورفضت باقي طلبات المدعي المدني وألزم المتهم بالمصاريف في أول وثاني درجه وان لم يدفع المصاريف يعامل طبق المادة ٤٩ عقوبات المعدلة

وفي يوم السبت ٢٨ مايو سنة ٩٨ تقرر من شفيق افندي الهرميل بقلم كتاب المحكمة المشار اليها برغبته النظر في هذا الحكم أمام



بعد الاطلاع على أوراق القضية وسامع المرافعة الشفاهية والمداولة في ذلك قانوناً من حيث أنه ثابت من التوكيل المؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٨٨٨ أن المستأف توكل عن المستأف عليه ليدافع ويرافع في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه وفي قبض الحقوق والصالح عليها وتنفيذ الاحكام

وحيث أنه واضح من أوراق الدعوى أنه استلم منه وعلى ذمته مبالغ كما أنه سلمه وصرف لحسابه مبالغ أيضاً

وحيث أن هذا التوكيل لم يكن خاصاً بقضية معينة ولا بحق مخصوص بل عام في سائر القضايا والحقوق وحيث لا ينتهي الا بالموت أو بالعزل أو الاستقالة

وحيث أن المستأف عليه لم يزل المستأف الا بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٥ وهو تاريخ الاذار المرسل اليه

وحيث ان تحرير توكيل آخر في ٩ يناير سنة ١٨٩٠ من المبدأف عليه للمستأف بمعنى التوكيل الاول لا يدل على انتهاء التوكيل الاول وانما هو تأييد له باعطاسد آخر والغرض تسهيل اثبات الوكالة أمام المحاكم المتعددة كما يحصل ذلك عادة بين الموكلين ووكلائهم في الدعاوى

وحيث أنه لم تمض مدة خمس سنوات من تاريخ العزل من الوكالة لغاية رفع الدعوى الحالية وحيث أنه مع ذلك فان سقوط حق الموكل قبل وكيله بمضي هذه المدة انما يتعلق بالأوراق المسلمة لعهدة لفائدة الدعوى الموكل فيها فلا يشمل النقود ولا يصح قياسها على الأوراق لان سقوط الحقوق بالتقادم من الامور الاستثنائية التي لا يصح استعمال القياس فيها

وحيث أنه فضلاً عن ذلك كله فان المستأف قد اتفق أمام المحكمة الابتدائية مع المستأف على أن يقدم الحساب المطلوب وادعى بعد ذلك أنه قدمه فعلاً بأن سلمه الى احد الوسيطين اللذين عينتهما المحكمة لحسم المنازعة صلحاً

وحيث أن هذا الاتفاق الجديد من شأنه أن يقطع المدة اذا حصل أثناء سيرها وان ينجم

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بهيئة مدنية تحت رئاسة سعد زغلول بك وبحضور حضرات موسيو دوهلس والمستر كوغلان قضاء ومحمد الحريري أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية حضرة عبد الكريم أفندي فهمي المحامي المقيم ببندر طنطا ومتخذ له محلاً مختاراً بمصر مكتب حضرة أحمد بك الحسيني المحامي الحاضر عنه بالجلسة المقيدة بالجدول العمومي في سنة ١٨٩٩ نمرة ١٠٥ مستأف

ضد

حسين أفندي احمد المصري من ذوي الاملاك ومقيم بناحية زفتى غربية الحاضر عنه بالجلسة حضرة محمد بك فريد المحامي مستأف عليه عبد الكريم أفندي فهمي استئناف الحكم الصادر من محكمة طنطا الابتدائية الاهلية بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٩ القاضي حضورياً بقبول المعارضة شكلاً

وقررت أولاً بالزام عبد الكريم أفندي فهمي بأن يقدم حساباً عن جميع المبالغ التي استلمها سواء كان من المدعي أو لحسابه بصفة أنه كان وكيلاً عنه وعن جميع المبالغ التي صرفها بصفته المذكورة مع تقديم المستندات التي يرتكن عليها ومؤيدة لصحة اجراءاته وتصرفاته وانتدبت حضرة عطية أفندي حسني احد قضاها لكي تحصل عملية الحساب والمناقشة فيها أمامه وصرحت لخضرته الاستعانة باهل خبرة حسبما يراه موافقاً للاصول لمعرفة الحقيقة وفي حالة تأخير المدعي عليه عن تقديم الحساب بالصفة المذكورة بعد مضي شهر من تاريخ اعلانه بهذا الحكم يلزم بغرامة قدرها ستون قرشاً عن كل يوم تأخير وثانياً برفض الدفع المقدم من المدعي عليه ومتعلق بسقوط الحق بمضي المدة الطويلة وثالثاً ببقاء الفصل في المصاريف الآن ومحكمة الاستئناف حددت نظره أخيراً جلسة يوم ٣١ مايو سنة ٨٩٩ وفيها حضر وكلاء الخصوم

المحكمة

تضمن حتماً ان يكون أخذ بغير حق وحيث أنه بناء على ذلك لا يقال بان الحكم المطعون فيه قضى بامر لم يكن موضوعاً للنزاع ولا مرفوعاً لنظر المحكمة

وحيث ان الحكم المطعون فيه لم يقض بالغاء الكمالية المذكورة وانما قضى بان المتهم استحصل عليها بغير حق وبان هذا الاستحصل لا يعد سرقة لعدم توفر شروطها

وحيث أنه ليس ما يمنع قاضي الجنابات من بيان حقيقة الفعل المرفوع اليه وصفته القانونية وحيث أنه بناء على ذلك يكون الوجه الثاني مرفوضاً أيضاً

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض طلب النقض والابرار المقدم من شفيق أفندي الهرميل والزامه بالمصاريف وان لم يدفع يعامل طبق القانون هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٨ يناير سنة ١٩٠٦ و١٦ رمضان سنة ١٣١٦

﴿٨١﴾

استئناف مصر - مدني - ٨ يونيو سنة ١٩٠٦ عبد الكريم أفندي فهمي - ضد - حسين أفندي احمد المحامي والتوكيل

١- توكيل المحامي في المرافعة في كل القضايا التي تقام من الموكل او عليه وفي قبض الحقوق والصالح عليها وتنفيذ الاحكام هو توكيل عام ٢- تحرير توكيل آخر بمعنى توكيل عام صادر أولاً لا يدل على انتهاء التوكيل الاول بل قد يكون المنقوص منه تأييده

٣- لا يسقط حق الموكل ضد وكيله (المحامي) في طلب تقديم الحساب الا بمضي خمس عشرة سنة بعد انتهاء التوكيل وأما سقوط الحق بمضي خمس سنوات المنصوص عنه في المادة ٥٣ من الامر العالي الرقيم ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ (لائحة ترتيب المحاكم الداخلية) فهو قاصر على الأوراق المسلمة من الموكل لعهدة وكيله لفائدة الدعوى

حكمها اذا تم بعد انتهائها

وحيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم  
المستأنف في محله ويتمين تأييده  
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً ورفضه موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف  
والزام المستأنف بالمصاريف  
هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية  
في يوم الخميس ٨ يونيه سنة ١٩٩٩ الموافق ٢٩  
عمرم سنة ١٣١٧

### ٨٢

استئناف مصر - جنائي - ١٢٤ أكتوبر سنة ٩٩  
النيابة - ضد - السيد محمد الدخاخي  
التزوير

مضى كان المقصود من التزوير الوصول الى  
اثبات حق متنازع فيه باي وجه كان فلا خلاف  
في استحقاق الفعل للعقاب كما لو زور المحكوم  
له خطاباً على المحكوم عليه يتضمن قبوله للحكم  
وتنازله عن حق المعارضة والاستئناف ولا يمارض  
ذلك بكون الحكم الموصوف بكونه غيابياً هو في  
الحقيقة حضوري ومضت عليه مواعيد الاستئناف  
قبل حصول التزوير لانه ما دام المحكوم عليه  
ينازع في بقاء مفعول ذلك الحكم الذي لا يزال  
يعتبره غيابياً لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر  
التالية لصدوره أو يكون له الحق في التمسك  
ببطلان اعلان الحكم بسبب ما حتى لا يكون  
لمضي المواعيد تأثير عليه فقل ذلك الخطاب لو  
كان صحيحاً يجرمه من هذا الحق ويكون الركن  
الثالث من اركان التزوير وهو احتمال الضرر متوفراً

### محكمة استئناف مصر

دائرة الجنايات والجنايات المشكلة تحت رئاسة  
حضرة سـمـد زغلول بك وبحضور حضرات  
باسيلي تادرس بك ومسبو دوهلس قضاء وعبد  
الحمد حلمي أفندي وكيل النيابة العمومية ومحمد  
أبو التور أفندي كاتب الجلسة

### أصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١١٩٤ سنة ٩٩  
والشيخ محمد علي مدعي بحق مدني وموكل  
عنه نقولا أفندي نوما المحامي

ضد

السيد محمد الدخاخي عمره ٥٥ سنة صاحب  
أموال ومقيم بالزقازيق  
بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس  
الجلسة وطلبات النيابة العمومية والوكيل عن  
المدعي بالحق المدني في غياب المتهم والاطلاع  
على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان الشيخ محمد علي أقام الدعوى  
مباشرة ضد المتهم امام محكمة الجناح وطلب الحكم  
له بمبلغ خمسين جنياً تعويضاً لاتهامه بتزوير خطاب  
مؤرخ ٢٥ ابريل سنة ٩٥ صورته هكذا (محرراً  
في ٢٥ أبريل سنة ٩٥ - حضرة المحترم الحاج  
سيد محمد الدخاخي بالزقازيق - من حيث ان  
محكمة مينا القمح الجزئية حكمت بتاريخ ١٧ فبراير  
سنة ٩٥ نمرة ٢١ جسدول علي بان ادفع لكم  
مبلغ سبعة آلاف قرش ومائتي قرش صاغ قيمة  
ايجار الثلاثة عشر فداناً لغاية سنة ٩٤ وبفسخ  
عقد الايجار وتسليم العين المؤجرة مع ما يستجد  
لغاية يوم التسليم مع المصاريف فيها أنا قبلت الحكم  
قبولاً تاماً ولم يكن لي حق في معارضة او  
استئناف وعليه ارجوكم عدم تنفيذه الآن  
واعتمدوا هذا الخطاب اقراراً مني بذلك  
« امضا محمد علي » اضراراً بحقوقه والنيابة  
العمومية طلبت معاقبة المتهم بالمواد ١٩٣ و ١٢  
و ١٨ عقوبات

وحيث ان محكمة الزقازيق الجزئية حكمت  
بتاريخ ١١ يونيه سنة ٩٨ عملاً بالمواد ١٧١  
جنايات حضورياً ببراءة السيد محمد الدخاخي  
ورفض طلب المدعي بالحق المدني والزامه بالمصاريف  
وحيث ان هذا الحكم استأنفه المدعي المدني  
وكذا النيابة العمومية وبجلسة اليوم المحدد لنظر  
الدعوى فوضت نيابة الاستئناف الرأي لعدالة  
المحكمة والوكيل عن المدعي بالحق المدني طلب

لغو الحكم المسأنف والحكم اوكله بمبلغ خمسين  
جنياً تعويضاً

وحيث ان الاستئناف تقدم في الميعاد  
القانوني فيكون مقبولا شكلاً

وحيث انه تبين من أوراق الدعوى والتحقيقات  
التي جرت فيها ان السيد محمد الدخاخي استحصل  
بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٥ على حكم غيابي من  
محكمة مينا القمح الجزئية ضد محمد علي بالزامه  
ان يدفع اليه مبلغ ٧٢٠٠ قرش صاغ قيمة ايجار  
ثلاثة عشر فدان وبفسخ عقد الايجار وتسليم  
العين المؤجرة مع ما يستجد من الايجار لغاية  
يوم التسليم وأعلن هذا الحكم في ٢٥ ابريل  
سنة ٩٥ غير انه لم ينفذ الى نوفمبر سنة ٩٧ وأنه  
بتاريخ ٢٢ منه أوقع المتهم حجزاً على منقولات  
المدعي بالحقوق المدنية تنفيذاً لذلك الحكم بناء  
على خطاب مؤرخ ٢٥ ابريل سنة ٩٥ يتضمن  
قبول المحكوم عليه بذلك الحكم وتنازله عن حق  
الطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف وأنه  
بتاريخ ٢٧ ابريل سنة ٩٧ بلغ محمد علي النيابة  
العمومية بمحكمة الزقازيق ان هذا الخطاب  
مزور والتمس تحقيق أمره وأقام نفسه مدعياً  
بحقوق مدنية وطلب ان يحكم له بمبلغ خمسين  
جنياً تعويضاً

وحيث ان المتهم يزعم ان هذا الخطاب  
مصحح وانه تحرر بمعرفة كاتبه ابراهيم راجح في  
مكتب الشيخ أمين ابو يوسف المحامي بحضور  
جدة من كتبه وغيرهم وانه هو حرر اليه في  
في الوقت نفسه خطاباً بخط أحد الكتبة المذكورين  
يتضمن قبوله لتأخير تنفيذ الحكم المذكور لغاية  
سنة ١٨٩٧.

وحيث انه لم يفهم السبب في كون هذا الخطاب  
مكتوباً بغير خط المدعي مع كونه يعرف  
الكتابة جيداً ولا في انتخاب كاتب المتهم لكتابته  
مع انه وارد اليه وانتخاب احد كتبه الشيخ  
أمين أبو يوف لكتابة الخطاب الثاني مع انه  
صادر عنه ولو كان ما يدعيه المتهم صحيحاً لكان  
الامر بالعكس لانه أبعد عن الشبهة وأقنى للهمة  
وحيث ان ابراهيم راجح كاتب الخطاب



المذكور شهد بأنه لم يكتب في مكتب الشيخ أمين أبو يوسف ولا بحضور المدعي ولا في تاريخ ٢٥ ابريل سنة ٩٩ الموضوع عليه بل حرره في دكان المتهم بغير حضور المدعي من مسودة أحضرها المتهم اليه بعد التاريخ المذكور بمدة مديدة وأنه لم يكن في سنة ٩٥ كلها كاتباً بطرف المتهم بل لم يدخل في خدمته الا بعد السنة المذكورة

وحيث انه ثبت ثبوتاً تاماً حتى من نفس دقائر المتهم التي احتج بها أولاً وحاول في اظهارها أخيراً أن ابواهم راجح المذكور لم يستخدم كاتباً لدى المتهم الا بعد انتهاء سنة ١٨٩٥

وحيث انه قبل ان تظهر حقيقة هذه الواقعة كان كلام المتهم وشهوده يفيد ان الخطاب منحرف في تاريخه ولكن بعد ظهورها عدلوا الى القول بانهم قدموا تاريخه على الوقت الذي كتب فيه

وحيث ان الشهود الذين استشهد بهم المتهم منهم من له علاقة نسب به ومنهم من لا يوافقه وحيث ان محمداندي جعفر أحد الاساندة بالمدارس الاميرية الذي تعين بصفة أهل خبرة لمضاهاة الخطوط قرر ان الامضاء الموضوع على الخطاب المطعون فيه هي مقلدة واستدل على ذلك بعدة ادلة مادية بمحتوا المحكمة بنفسها فوجدتها صحيحة ودالة على تزوير الامضاء

وحيث ان تقرير الحشير الاول جاء مبهما خالياً عن الوقائع التي تؤيد رأيه ولذلك لا يمكن الالتفات اليه

وحيث انه ثبت مما تقدم ان المتهم ارتكب في سنة ١٨٩٧ تزوير الخطاب المذكور بتقليد امضاء المدعي بالحقوق المدنية

وحيث انه ارتكب هذا التزوير بقصد سيئ وهو جعل الحكم القياي نهائياً والتكث من تنفيذه خلافاً للقانون

وحيث انه لم يبق بعد ذلك الا البحث فيما اذا كان التزوير يمكن ان يحدث منه ضرر

وحيث ان المتهم يدعي ان لا ضرر فيه والمحكمة الابتدائية والنيابة العامة بمحكمة الاستئناف وافقتا على ذلك لأن الحكم الذي يتضمن ذلك الخطاب الزور قبوله هو في الحقيقة حضوري

وان كان موصوفاً بكونه غائباً لسابقة حضور المحكوم عليه في بعض الجلسات السابقة على الجلسة التي صدر فيها وقد أعلن في ٢٠ ابريل سنة ٩٥ ومضت عليه مواعيد الاستئناف قبل حصول التزوير فلا يتولد عنه حق للمتهم غير الحق الذي اكتسبه بموجب مضي المواعيد المذكورة

وحيث ان اعلان الحكم المذكور حصل بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ٩٥ بمعرفة مندوب محضر ولم يشمل على ذكر حضور الشهود طبقاً للمادة ١٣ مرافعات

وحيث ان للمدعي بالحقوق المدنية الحق في ان يتمسك بالمادة ٢٢ مرافعات لبطالان هذا الاعلان حتى لا يكون لمضي المواعيد تأثير عليه ويجوز له استئنافه والخطاب المزور مجرمه من هذا الحق لو كان صحيحاً

وحيث ان المدعي المدني أذّر المتهم بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ٩٥ بان هذا الحكم سقط مفعوله لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر التالية لصدوره والمتهم شرع في اليوم الثاني في تنفيذ هذا الحكم اعتماداً على الخطاب المذكور

وحيث انه قصد بهذا الخطاب التوصل الى تنفيذ ذلك الحكم بعد المنازعة في بقاء مفعوله بموجب الانذار السالف ذكره

وحيث انه متى كان المقصود من التزوير الوصول الى حق متنازع فيه باي وجه كان فلا خلاف في استحقاق الفعل للعقاب لان فيه اسقاطاً لحق الخصوم وحرماناً للمنازع من رأي قاضيه في فصل خصومته

وحيث انه بناء على ذلك يكون الشرط الثالث من شروط التزوير وهو احتمال الضرر متوفراً في هذه المادة بقطع النظر عن البحث فيما اذا كان الحكم المدني المؤرخ ١٧ فبراير سنة ٩٥ يعتبر حضورياً أو غائبياً

وحيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المستأنف في غير محله ويتعين الغاء

وحيث ان عقوبة المتهم تنطبق على المادة ١٠٣ و ١٢ و ١٨ عقوبات لان له سابقة في التزوير غير ان المحكمة رأت الرأفة به طبقاً للفقرة

السادسة من المادة ٣٥٢ عقوبات وحيث ان طلبات المدعي بالحقوق المدنية مبالغ فيها ويتعين تعديلها

وحيث ان المتهم لم يحضر بعد اعلانه قانوناً ويجوز الحكم في غيبته عملاً بالمادة ٥٨ جنائيات وحيث ان من يحكم عليه يلزم بالمصاريف وحيث ان نص المواد ١٩٣ و ١٢ و ١٨

و ٣٥٢ فقرة سادسة من قانون العقوبات هو الاولى - كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

الثانية - العود الى ارتكاب جنائية أو جنحة يستوجب الحكم على المأذ بأشد العقوبة المقررة قانوناً لهذه الجنائية أو الجنحة ويجوز مضاعفة تلك العقوبة أيضاً وذلك فيما عدا الاحوال المستثناة المبينة في القانون

الثالثة - من حكم عليه بسبب ارتكابه جنحة بالحبس أو النفي مدة لا تزيد عن سنة او بدفع غرامة ثم عاد لفعل جنحة أخرى مماثلة للاولى لا يعد عانداً الا اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الحبس سنين التالية للحكم الاول

الرابعة - واذا كان الفعل من الجنب المستحقة للتأديب لا يحكم بازيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة بدون ان تكون العقوبة مع ذلك أقل من العقوبات المقررة للمخالفات

### فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادتين ٤٩ عقوبات و ١٥٨ جنائيات

حكمت المحكمة غائبياً بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم مدة ستة أشهر وأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية مبلغ الف قرش والمصاريف وان لم يدفع يعامل بالمادة ٥٩ عقوبات

هذا ما حكمت به المحكمة بمجلسها العلنية المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩ ١٩ جاد آخر سنة ١٣١٦

﴿ ٨٣ ﴾

السنطة مدني - ١٨ ستمبر سنة ٩٩

( في بيع الوفاء وفي العرض الحقيقي )

ليس البائع بيعاً وفائياً ملزماً بمرض الثمن عرضاً حقيقياً معقياً بإيداعه بل يكفيه لحفظ حقه في الاسترداد أن يعرض على المشتري في المدة المينة بالمقد استعداده لرد الثمن إليه عند استلامه الدين خلافاً لما هو مقرر في الديون الاعتيادية الأخرى

محكمة السنطة الجزئية بالجلسة العلنية المتعقدة بالمحكمة هيئة مدنية وتجارية في يوم الاثنين ١٨ ستمبر سنة ٩٩ و ١٢ جاد أول سنة ١٣١٧ تحت رئاسة حضرة أحمد أفندي حمدي قاضي المحكمة وبحضور حسن أفندي صبحي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي في قضية الشيخ بسيوني الجوهري المنشاوي من اشناوي

ضد

حافظ أفندي المنشاوي ومحمد أمين أفندي المنشاوي من الناحية المذكورة ( الواردة الجدول سنة ٩٩ نمرة ١٢٩٥ )

المدعي قال بمرضاة الدعوى أن محمد أفندي أمين المنشاوي المدعي عليه الثاني باع إليه بتاريخ أول أكتوبر سنة ٩٨ فداناً وعشرة قراريط بزماد ناحية اشناوي بحوض الضبع والنقل شائعاً في أربعة أفدنة وثمانية عشر قيراطاً حدها الشرقي مسقى والبحري ورثته علي المنشاوي والعربي رعة الضبع والقلي أطيان عائلة المنشاوي وذلك بمبلغ ٩٠٠٠ قرش صاغ بموجب عقد وقد وضع المدعي يده على القدر المباع وانتهى به وبما أن المدعي عليه الثاني البائع كان باع هذا القدر إلى المدعي عليه الأول بشرط النوع الأول من بيع الوفاء في نظير مبلغ خمسين جنيه مدة ثلاث سنوات تنتهي في ٢٧ أكتوبر سنة ٩٨ فقد عرض المدعي بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ٩٨ على المدعي عليه الأول قيمة الخمسين جنيهاً المذكورة وكلفه بأن يكتب على عقد بيع الوفاء

بوفاء الدين إليه فإني استلام المبلغ المعروض فاودعه المدعي بخزينة محكمة طنطا في ٢٩ أكتوبر سنة ٩٨ وأعلن إليه صورة محضر الإيداع في ٧ نوفمبر سنة ٩٨ ولوجوب إزالة الدين المترتب على الدين المبيعة فقد طلب المدعي الحكم بصحة عرض الدين عرضاً حقيقياً على المدعي عليه الأول وبصحة ما يعرضه عليه أيضاً بالجلسة أن ان ظهر له أكثر من المبلغ المعروض وبسقوط حق الرهن ومحو التسجيل أن كان والمصاريف وبجلسة المرافعة صمم المدعي على طلباته الواضحة بالمرضاة وعرض على المدعي عليه الأول جنيه افرنكي قيمة الزائد على الثمن وأيضاً رسم التسجيل البالغ قدره ٣١٩ قرش صاغ

ووكيل المدعي عليه الأول قال أن العقد هو عقد بيع وفائي لا عقد رهن وذلك من لفظ العقد واقرن البيع بوضع يد موكله على المبيع مدة ثلاث سنوات وأخذ عقد إيجار على البائع وحكم أيضاً لموكله بتسليم العين المؤجرة وذلك في ١٠ يولي سنة ٩٩ على أنه لا يمكن قبول العرض الأول لتقصه إذ من شروط العرض إيداع جميع المبلغ في المحكمة المختصة أما العرض الأول فكان بمحكمة طنطا ولذا فقد طلب الحكم بعدم قبول العرض والإيداع المذكورين

ومحمد أفندي أمين المنشاوي قال أنه ينضم للمدعي في طلباته ويطلب خروجه من الدعوى وأنه حقيقة باع للمدعي فداناً وعشرة قراريط والعقد الصادر للمدعي عليه الثاني هو عقد رهن في الحقيقة

### أسباب الحكم

حيث أنه من المبادئ الثابتة التي قررتها المحاكم المصرية أن البائع بيعاً وفائياً ليس مكلفاً بأن يرد الثمن إلا في وقت إعادة يده على الاطيان المبيعة وبالاخص ليس ملزماً بأن يمرض الثمن كالمدين المعتاد عرضاً حقيقياً معقياً بالإيداع بل يكفيه لحفظ حقه في الاسترداد أن يعرض على المشتري في المدة المينة بالعقد أن يرد له الثمن على الفور (أي على التعاقب) عند رد العين إليه - على أن

الإيداع محتم بقصد حصول البائع على الحقوق المترتبة على وضع اليد من استرداد ثمرات العين وطلب التعويضات أن كان لها وجه

وحيث أنه من مقارنة أحكام المواد (١٧٥ و ٣٤٤) من القانون المدني بيمضها يرى جلياً أن سر هذا الاختلاف سببان الأول أن المدين المعتاد مكلف بالتخلص من الدين فلا يمكنه ذلك إلا بالدفع الحقيقي بخلاف البائع بيعاً وفائياً الذي يريد الاسترداد ليس مكلفاً قبل الميعاد المشترط بالعقد إلا بإخبار المشتري بقصد إعادة يده على العين - وبسبب التعهدات المتبادلة الناشئة من العقد لا يجبر على دفع الثمن إلا متى ردت إليه العين أعني في نفس وقت الإعادة

وحيث أن المدعي اشترى قطعاً الاطيان المذكورة من البائع وفائياً وأخبره سميماً حافظ أفندي المنشاوي في ٢٦ أكتوبر سنة ٩٨ أي قبل الميعاد المشترط بيوم واحد بطلب استرداده الاطيان المبيعة وعرض عليه الثمن الذي كان يظنه وحيث أنه مما ذكر لا يزال المدعي في الوقت اللازم يطلب حق الاسترداد نظير كونه يدفع لحافظ أفندي المنشاوي الثمن الحقيقي البالغ قدره ٤٩٧٢ قرش صاغ و ٢٠ فضه ومصاريف التسجيل البالغ قدرها ٣٢٩ قرش صاغ خلافاً للمصاريف التي ترتب على استرداد المبيع وإيصالها للمدعي

وحيث أن المدعي عرض على حافظ أفندي وأودع فعلاً على ذمته بالجلسة وبخزينة محكمة طنطا ٥٢٩١ قرش صاغ و ٢٠ فضه فيكون الباقي لحافظ أفندي سبعين قرشاً فقط

وحيث أنه وإن كان تبقى جزء من الثمن ومصاريف البيع لكن مادام المدعي والبائع إليه ليسا مكلفين بأي عرض حقيقي ولم يبه حافظ أفندي على المدعي ولا على البائع إليه بأن يدفعه إليه الثمن فلا يكون العرض الحاصل من المدعي متأخراً بل يتعين الحكم بصحة ما عرض وخضمه من مجموع الثمن والمصاريف القانونية

وحيث أنه مما ذكر يتعين اجابة طلبات المدعي والزام حافظ أفندي المنشاوي بأن يسلم



## اعلان

من محكمة السيد زينب  
عن مبيع عقار  
نشره اولي

في القضية المدنية نمرة ٩٦٩ سنة ٩٨  
انه في يوم الثلاث ١٦ اكتوبر سنة ٩٠٠  
الموافق ٢٢ جماد آخر سنة ١٣١٨ الساعة ٩  
أفركني صباحاً  
بجلسة المزادات العمومية التي ستعقد بأعلا  
قره قول قسم السيد زينب  
سيصير الشروع في مبيع العقار الآتي بيانه  
أدناه قسماً واحداً ومحدد لافتح المزادة فيه  
مبلغ وقدره ثلثمائة جنيه مصري  
بيان العقار

منزل كائن بحارة ببر الوطاويط قسم  
السيد زينب محدود بمحدود أربع الفربي ينتهي  
للحارة وفيه الباب والشرقي ينتهي لمنزل الست  
أمينه هاتم بنت علي بك قوله والقبلي ينتهي  
لمنزل وقف المرحوم مصطفى الرقاد والبحري  
ينتهي للملك محمد حكيم باشي دائرة الحاميه  
ومسطحه ٢٠٨ امتارو ٨٩ سنتي حسب ما قرره  
الخير

وهذا البيع بناء على طلب محمد اقلي  
عثمان وكيل وقف المرحوم خليل أغا لالة  
المغفور له محمد سعيد باشا والي مصر كان .  
ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة الشيخ  
علي ناصر الحامي

ضد

الست زهره بنت عبد العال منصور الساكنة  
بالمنازل الكائن بحارة ببر الوطاويط قسم السيد  
زينب

بموجب حكم صادر من هذه المحكمة بتاريخ  
٢١ مايو سنة ٩٠٠ القاضي ببيع العقار المذكور  
لعدم إمكان قسمته بين الشركاء ومودوع مع  
باقي الأوراق بما فيها شروط البيع بقلم كتاب  
المحكمة بما فيها أمر تحديد جلسة البيع  
فعل من يرغب المشتري الحضور في اليوم

## في الولايات المتحدة

- (١) (كوكب أميركا) سياسية تصدر في  
نيويورك كل أسبوع مرتين لصاحبها الدكتور  
نجيب عربيلى
- ٢ (الايام) سياسية تصدر في نيويورك كل  
أسبوع مرتين صاحبها يوسف أفندي نعمان معلوف
- ٣ (الاصلاح) سياسية اسبوعية تصدر في  
في نيويورك صاحبها شبل أفندي دموس
- ٤ (الدائرة) سياسية اسبوعية تصدر في  
نيويورك صاحبها عيسى أفندي الحوري
- ٥ (العالم) سياسية اسبوعية تصدر في نيويورك  
صاحبها جرجي أفندي جبور
- ٦ (مرآة الغرب) سياسية اسبوعية تصدر  
في نيويورك صاحبها نجيب أفندي موسى دياب
- ٧ (المشرق) سياسية اسبوعية تصدر في  
نيويورك صاحبها سليم أفندي سركيس
- ٨ (الهدى) سياسية اسبوعية تصدر في  
فيلادلفيا صاحبها نوم أفندي مكرزل
- ٩ (الوطنية) مليّة اصلاحية تصدر في  
فيلادلفيا صاحبها نوم أفندي مكرزل

## في البرازيل

- ١٠ (الاصمعي) جريدة سياسية اسبوعية  
تصدر في سان باولو صاحبها خليل أفندي ملوك  
وشكري أفندي الحوي
- ١١ (الاصمعي) مجلة علمية أدبية نصف  
شهرية لها أيضاً
- ١٢ (البرازيل) سياسية اسبوعية تصدر في  
في سان باولو صاحبها قيصر أفندي معلوف
- ١٣ (الصواب) سياسية اسبوعية تصدر  
في ريو جانيرو صاحبها حبيب أفندي الحوري  
ونخايل أفندي مراد
- ١٤ (المناظر) سياسية اسبوعية تصدر في  
سان باولو صاحبها اسمد أفندي الملكي

## في جمهورية أرجنتين

- ١٥ (الصبح) سياسية اسبوعية تصدر  
في بونس ايرس صاحبها خليل أفندي شاول
- ١٦ (صدى الجنوب) دينية سياسية تصدر  
في بونس ايرس صاحبها الحوري يوسف سعيد

اليه للفدان وعشرة قراربط المباعه نظير كونه يدفع  
اليه السبعين قرش الباقية  
وحيث أنه مما ذكر يتعين اخراج البائع من  
هذه الدعوى بدون مصاريفه  
وحيث أن من يحكم عليه يلزم بالمصاريف  
وهو حافظ أفندي

## فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً أولاً بصحة ما عرضه  
المدعي على ذمة حافظ أفندي المنشاوي بخزينة هذه  
المحكمة بتاريخ ٨ اغسطس سنة ٩٩ وبخزينة  
محكمة طنطا الاهلية بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ٩٨  
وأمرت تسليم المبالغ المرقومة لحافظ أفندي  
وثانياً باحقية المدعي في فسخ العقد المؤرخ ٣٠  
اكتوبر سنة ٩٥ واسترداده للفدان وعشرة  
قراربط المباعه نظير كونه يدفع لحافظ أفندي  
المنشاوي وقت استلامه الاطيان المذكورة السبعين  
قرش الباقية من مصاريف التسجيل والزمت  
حافظ أفندي بان يسلم المدعي الاطيان المذكورة  
بعد دفع السبعين قرشاً وأمرت بمحو التسجيلات  
المتوقعة على القدر المذكور بمصاريف من طرف  
المدعي وأخرجت محمد أفندي امين من هذه  
الدعوى بدون مصاريف والزمت حافظ أفندي  
المنشاوي بمصاريف هذه القضية

## الجرائد العربية في العالم الجديد

نفني بالعالم الجديد القارة الاميركية وقد  
اندفع اليها المهاجرون السوريون كما اندفعوا الى  
القارة الاوقيانوسية والى جنوبي افريقيا على  
البعد السحيق الذي ين سوريا وبين هذه الامكنة  
اندفاعاً يمحطاً نظن ان سوريا قد خلت من سكانها  
مع انها لا تزال عما هي عليه . ووجه الغرابة في  
ذلك هو قرب العهد الذي ابتدا منه السوريون  
بالمهاجرة

ومن المعلوم ان الجرائد لا تنتشر الا اذا  
كان لها قراء عديدون تقوم اشراكاتهم  
بنفقاتها وبيع اصحابها وقد ارجعنا الجرائد العربية  
العربية التي أنشأها السوريون في أميركا فاقصنا  
لى الاحصاء الآتي

والساعة المحددين بماليه وله الاطلاع على شروط البيع وقت ما يريد

تحريراً بمصر في ٣٢ ستمبر سنة ٩٠٠

كاتب أول، محكمة السيد

أحمد ابراهيم

محكمة صدقا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره أولى

في القضية المدنية نمرة ١٥٤٨ سنة ٩٠٠

انه في يوم الاثنين ٢٩ اكتوبر سنة ٩٠٠

الموافق ٥ رجب سنة ١٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً

سيصير الشروع في مبيع منزل كان ببندر أبو تيج بدرب النصاره الشرقي ببلغ مقاسه ١٢٥ ذراع بمحدود اربعة البحري والشرقي حنا تاوضروس والقبلي مسيحه سوس والغربي الشارع وفيه الباب بفتح وهو ملك الحرمة خنونه بنت مقاريوس زوجة بشاي سوس من أبو تيج وفاء لسداد الدين المطلوب منها البالغ قدره ٣٠٠ قرش صاغ بخلاف ما استجد ويستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب قدسي جاد الله الكاتب من أبو تيج وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة في يوم ٨ ستمبر سنة ٩٠٠ المسجل بقلم كتاب محكمة اسبوط الاهلية في يوم ١٣ ستمبر سنة ٩٠٠ تحت نمرة ٩٤٤ والبيع يكون قسماً واحداً وتفتح المزايده على مبلغ ٥٠٠ قرش صاغ

وشروط البيع واضحة بمريضة نزع الملكية والحكم المودوعين بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يريد الاطلاع عليهما

فكل من يريد المشتري يحضر للمحكمة الكائن مركزها بصدقا في اليوم والساعة المحددين بماليه

تحريراً في ٢٩ ستمبر سنة ٩٠٠ و ٥ جماد آخر سنة ٧٣٧٨

كاتب أول محكمة صدقا

علي مصطفى

### اعلان

محكمة الازبكيه الجزئية

مبيع منقولات ومواشي

انه في يوم السبت ١٩ جماد آخر سنة ٣١٨ الموافق ١٣ اكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية جزيرة سندويل التابعة مديرية جرجا بطريق المزارد العمومي

سيصير الشروع في مبيع بقره حمراء دومي بقرون خياره صغيره عمرها ستة سنوات تقريباً وعشر من ستة شهور تقريباً تعلق محمد علي الناجي المزارع السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢ ستمبر سنة ٩٠٠ بمعرفة احد محضري محكمة سوهاج الجزئية بناء على طلب الشيخ ابراهيم السيد تاجر غلال بمصر وفاء لمبلغ ٤٤٢ قرش صاغ معاً يستجد من المصاريف ونقذاً لمنطوق الحكم القياي الصادر من محكمة الازبكيه الجزئية بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠ ومشمول بصيغة التنفيذ ومعلن بتاريخ ١٥ مايو سنة ٩٠٠ وكان عمل عنه معارضة وصدر عنها حكم من المحكمة المشار اليها بتاريخ ٥ يولي سنة ٩٠٠ برفضها وتأيد الحكم القياي وأعلن بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ٩٠٠ فكل من له رغبة في المشتري عليه الحضور باليوم والساعة والحل المعين بشرط دفع الثمن فوراً ومن يتأخر يعاد المزارد على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً بمصر في يوم ٢٩ ستمبر سنة ٩٠٠  
نائب الباشم حضر بالازبكيه  
علي أحمد

### اعلان بيع

من مكتب حضرة السيد أفندي زهير الحامي

انه في يوم الاربعاء الموافق ١٠ اكتوبر سنة ٩٠٠ بكفر كوردى شرقيه الساعة ١٠ افرنكي صباحاً سباع بالمزارد العمومي زراعة فدان ونصف قطن متروكه عن مورث مصطفى خالد والحرمة هدى السر من الناحية السابق توقيع الحجز عليها بمعرفة أحد محضري محكمة مينا القمح بتاريخ ١٠ ستمبر سنة ٩٠٠ بناء على

طلب السيد بنت سيد أحمد وأولادها وبناء على الاحكام الصادرة لصالحهم ضد المحجوز عليهما المذكورين وفاء لمطلوبهم فملى من له رغبة في المشتري شيء من تلك الاقطان يحضر في اليوم والساعة والحل المذكورين ومن يرسي عليه المزارد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٢٣ ستمبر سنة ٩٠٠

الباشم حضر بمينا القمح

حنا بطرس

### اعلان بيع

منقولات محجوزة

محكمة بنها الجزئية

انه في يوم السبت ٢٠ اكتوبر سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بسوق الخانكة قلوبيه سباع بطريق المزارد العمومي كس كبير داخله أربعة أرادب قح ومنقولات أخرى مثل قطع نحاس وعروق خشب وخلافه بما فيهم كتله كبيره تعلق محمد حسن محمد من سرياقوس قلوبيه السابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٥ يولي سنة ٩٠٠

بناء على طلب ابراهيم معروف التاجر بالناحية المتخذ له محلاً مختاراً بينها مكتب وكيله حضرة ابراهيم أفندي شاكر الحامي لدى المحاكم الاهلية تنفيذاً للحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية وفاء لمبلغ ٧٤٨ قرش صاغ مع ما استجد من المصاريف

وسيكون البيع لمن يرسي عليه المزارد بشرط دفع الثمن فوراً وان تأخر يلزم بالفرق  
تحريراً في ٣٠ ستمبر سنة ٩٠٠

نائب الباشم حضر محكمة

بنها الجزئية

مخايل بقطر

( طبع بالمطبعة العموميه )